أثر الافصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف على كفاءة الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة "دراسة ميدانية"

إعداد
الباحث/ حسين على خلف عويد شريف

إشراف

أ.م.د/ جهاد أحمد نور الدين
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد
ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

أ.م.د/ محمد موسى علي شحاته
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
المجلد السادس عشر – (عدد خاص – الجزء الرابع) – سبتمبر ٢٠٢٤م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:
شريف، حسين علي خلف؛ نور الدين، جهاد أحمد؛ شحاته، محمد موسى علي، (٢٠٢٤)، "أثر الافصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف على كفاءة الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (خاص)، ١٥٦٩ – ١٥٩٢.

رابط المجلة: https://masf.journals.ekb.eg

الجزء الأول
الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزء رئيسي من اقتصاد الدول لما تتميز به من سهولة الإنشاء لصغر حجم رأسمالها ونجاحها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، وتتعرض المشروعات الصغيرة والمتوسطة للعديد من المشكلات والمعوقات منها ما هو ذو طابع هيكلي، ومنها ما هو متعلق بالتمويل وما يتعلق بالجهاز الإنتاجي مع عدم وجود تشريعات مناسبة، وتوجد اعتبارات عديدة حول ضرورة وجود شكل مبسط من معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) التي يمكن أن تتناسب طبيعة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحجم نشاطها، ولقد وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة عُرضت لأول مرة في عام ٢٠٠٧ لتلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نحو أفضل (السيد، ٢٠١٨).

ولعل أحد الأسباب الرئيسية لعدم كفاءة الاستثمار بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو عدم تماثل المعلومات المحاسبية والذي يمكن التغلب عليه من خلال تقديم تقارير مالية جيدة، والذي يتأثر بدوره بشكل كبير بنمط المعايير المحاسبية المستخدمة. وقد جاء إصدار معايير التقرير المالي الدولية IFRS استناداً إلى وجهة النظر أن توحيد المعايير يخفف من عدم تماثل المعلومات بما يحسن من كفاءة الاستثمار، وبالرغم من الاهتمام الواسع من الأدب المحاسبي باختبار تأثير IFRS على جودة التقرير المالي ومن ثم كفاءة الاستثمار، إلا أنه لم يتم الوصول إلى أدله واضحة ومتسقة على ذلك التأثير وهو ما فسره البعض بوجود عوامل محدده لذلك التأثير (الصايغ، ٢٠١٧).

وتمثل قرارات الاستثمار أهميه كبيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تحدد بقاء ونمو الوحدة حيث قد تحقق منافع طويلة الأجل أو قد تعرض مستقبل الوحدة للخطر، ولا تعتمد الرفاهية الاجتماعية فقط على حجم الاستثمار ولكن أيضاً على كفاءة تخصيص الأموال بين الفرص البديلة. وينتج عن عدم تماثل المعلومات ينتج عنه تشوهات بالسوق تتسبب في عدم تحقيق المشروع للمستوى الأمثل من الاستثمار إما بالزيادة أو التخفيض فيه. وعلى ذلك فأي آليه للتخفيف من عدم تماثل المعلومات يجب أن تحسن من كفاءة الاستثمار، وبالتالي فالتقرير المالي الجيد يرتبط ايجابياً بكفاءة الاستثمار لأنه من المفترض أن يخفف من عدم تماثل المعلومات (القاضي، ٢٠١٨).

وتعتبر المعايير المحاسبية بمثابة البنية التحتية للأسواق المالية حيث تمارس دور كبير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الاستثمار بالمشروعات. وفي هذا السياق فقد جاء إصدار معايير IFRS استناداً إلى وجهة النظر التى تؤيد فكرة أن التخفيض من عدم تماثل المعلومات يمكن تحقيقه من خلال تبنى مجموعة واحده من المعايير على المستوى الدولي بما يحسن من مستوى القابلية المالية للمقارنة، وبالتالي قدرة المستثمر على تحديد الفرص الاستثمارية المربحة وزيادة كفاءة تخصيص رأس المال. وتعتبر تلك المعايير أكثر شمولاً وتوجهاً للسوق المالية، وبالتالي أكثر ملائمة للمستثمرين. فزيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية يتيح للمستثمرين مقارنة المشروعات التي تضيف للقيمة وتلك التي تدمر القيمة، ويحسن من وضوح استراتيجيات الاستثمار للمديرين وبالتالي يقلل من عدم تماثل المعلومات (راشدى، ٢٠١٨).

ويهتم الإطار المفاهيمي للمعايير بشكل خاص بخصائص جودة المعلومات، إلا أن إنتاج معلومات عالية الجودة بدون أن تساعد متخذي القرارات لا تعتبر مفيدة، وقد ركزت معظم الدراسات حول IFRS على تأثيره على جودة المعلومات المالية، وسبل تحسين كفاءة الاستثمار بدون الأخذ

في الاعتبار منفعة تلك المعلومات. ولذلك تهتم الدراسة الحالية باستنباط أثر الافصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف على كفاءة الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى البيئة الكويتية (حمدان، ٢٠٢٢).

وتأكيداً علي أهمية الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف من أجل تحسين التقرير المالي حيث أنه عند مقارنة المعايير المحلية مع IFRS فنجد أنها تتضمن متطلبات إفصاح أكثر توسعا حيث تكون المشروعات ملزمه بمستويات معينه من الإفصاح وتحسين مصداقية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها. وإن تطبيق IFRS يحسن من خاصية القابلية للمقارنة بما يخفف من قدرة الأطراف الداخلية على استغلال معلوماتهم الخاصة عندما يتم تطبيقه من نسبه كبيره من المشروعات في نفس القطاع وأن ذلك يعمل على زيادة المنفعة من خلالترشيد القرارات (سراج، ٢٠٢٠).

ثانياً: مشكلة الدراسة :

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى البيئة الكويتية تغيرات هائلة ومنافسة أكثر حدة لتوفير بيئة تنظيمية تدعم نمو هذه المشروعات، والتي باتت ترتكز بشكل رئيسي علي مدي توفير معلومات وأساليب هامة تساعد رواد الأعمال على كيفية استخدام التمويل الجماعي كمصدر لتوفير التمويل والتأثير الإيجابي على أداء المشروعات الكويتية (إبراهيم، ٢٠١٧).

ويعتبر موضوع الافصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية من الموضوعات البحثية الهامة التي تستلزم المزيد من الدراسات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يؤدي إلى زيادة شفافية المعلومات المحاسبية، وزيادة الاعتماد عليها في ترشيد القرارات من قبل مستخدمي هذه المعلومات نتيجة زيادة قيمة المعلومات المحاسبية، والارتقاء بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية (حسين، ٢٠٢٠).

ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الماليــة (FASB) المعيار رقم (٨) لتنظيم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية المعدة بعملة أجنبية، وتبع انهيار نظام معدل تبادل العملة الثابت توجيه انتقادات شديدة للمعيار رقم (٨) المشار إليه بسبب معالجته لأرباح وخسائر تغيرات سعر الصرف باعتبارها أحد مكونات صافي الدخل، ولقد استجاب مجلس معايير المحاسبة المالية لهذه الانتقادات وقام بإلغاء المعيار رقم (٨) وإصدار المعيار رقم (٥٢) بعنوان المحاسبة عن ترجمة العملة الأجنبية (سلمى، ٢٠٢١).

ولقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) المعيار الدولي رقم (٢١) بعنوان "المحاسبة عن آثار التغيرات معدلات صرف العملات الأجنبية" والذي تم تعديله ليأخذ نفس الرقم ولكن بعنوان "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، كما أصدرت هذه اللجنة المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) بعنوان "الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة" (طارق، ٢٠٢١).

ولقد اتبعت هيئة سوق المال الكويتية استراتيجية واضحة المعالم لتتماشى مع توجه الدولة لتكون مركزاً مالياً وتجارياً إقليمياً حيث تسعى إلى توفير نظام رقابي داعم لبيئة استثمارية تنافسية قائمة على مبدأ العدالة والشفافية والنزاهة وتواكب أفضل الممارسات الدولية فضلا عن تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية . وتحقيقاً لأهداف هيئة سوق المال الكويتية في تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية والعمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية وتوعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في

الأوراق المالية وتشجيع تنميته (عبيد، ٢٠٢١). **ومن خلال العرض السابق يمكن صياغة مشكلة الدراسة كما يلي:**

1. ما مدى التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية.
2. ما هى متطلبات الإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت؟
3. ما هو أثر الإفصاح المحاسبي عند تغيرات سعر الصرف علي كفاءة الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

1. تحديد مدى التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي الخاص بالافصاح عن تغيرات سعر الصرف فى الكويت.
2. تحليل متطلبات الإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت.
3. قياس أثر الافصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف على كفاءة الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت.

رابعاً: أهمية الدراسة: يمكن تناول أهمية الدراسة كما يلي :

1. تزايد اهتمام الأكاديميين والمهنيين بضرورة توفير إطار متكامل لتوضيح دور الإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف فى تحسين كفاءة الاستثمار بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت.
2. تحسين مستوي الإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف بدولة الكويت، بما يكفل توفير معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة وفقاً للمعايير الدولية.
3. إستخلاص إطار محاسبي يتغلب على نقاط الخلاف في جهود المنظمات العلمية والمهنية وكتابات أدباء الفكر المحاسبي فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف يفيد الباحثين وواضعي المعايير المحاسبية عند تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل والتطوير.
4. تقديم أسس موضوعية لتقييم أداء البيئة الكويتية بشأن تبني معايير محاسبية دولية تتعلق بتحسين جودة المعلومات وزيادة مستويات كفاءة الاستثمار من خلال توفير تقارير مالية تتصف بالجودة العالية من الشفافية والقابلية للمقارنة .

خامساً: الدراسات السابقة: يمكن تقديم مجموعة من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث علي النحو التالي:

هدفت دراسة (حسين، ٢٠١٦) إلى تحليل مدى إمكانية تطبيق معيار التقرير الدولي، وتحليل المشكلات الناشئة عند إعداد التقارير المالية وفقاً لنفس متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي للمشروعات الكبرى. وتوصلت الدراسة أن تطبيق معيار التقرير الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى تحقيق الشفافية والمصداقية والجودة في التقارير المالية. كما توصلت إلى وجود قصور في تطبيق الإطار المفاهيمي أو الفكري للمحاسبة المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد تناولت دراسة (عثمان، ٢٠١٦) دور معيار (IFRS for SMEs) في قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج كان من أهمها: أن التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعيار (IFRS for SMEs) يؤدي إلى زيادة شفافية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، كما توصلت الدراسة إلى أن التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعيار (IFRS for SMEs) له أثر إيجابي على التمويل اللازم، من خلال زيادة ثقة المشروعات المالية بالقوائم المالية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن توافر المعلومات المالية المعدة بناءً على معيار (IFRS for SMEs) قد يقلل من احتمال رفض منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

واستهدفت دراسة (الصايغ، ٢٠١٧) قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار، وتوصلت إلى وجود انخفاض في جودة التقارير المالية وزيادة في عدد المشروعات ذات الاستثمار المنخفض مقارنة بالمشروعات ذات الاستثمار المفرط. **بينما استهدفت دراسة (القاضى، ٢٠١٨)** دراسة تأثير تطبيق المعيار الدولي رقم ٢١ الخاص بالتغيرات في أسعار الصرف على النتائج الختامية من ربح أو خسارة، وتوصلت إلى العديد من النتائج منها أن تطبيق المعيار المحاسبي ٢١ منفرداً وتجاهل تطبيق المعيار المحاسبي رقم ٢٩ الخاص بالتضخم من شأنه أن يؤثر على القوائم المالية وتكون النتائج مضللة، وكذلك حدوث إنخفاض في نصيب السهم الأساسي بعد إستبعاد تطبيق المعيار وكذلك نسبة كفاية رأس المال.

بينما ناقشت دراسة (راشدى، ٢٠١٨) كيفية معالجات العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية لدى المؤسسة، وكذلك التعرف على طريقة إختيار سعر الصرف الذي يجب إستخدامه وكيفية الإعتراف فى القوائم المالية بالأثر المالى للتغيرات فى أسعار الصرف، وتوصلت الدراسة إلى يوجد نوعان من القضايا المحاسبية محل الخلاف والتى منها أن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ يشجع على استخدام طريقة السعر الصرف الجاري للصرف ولا يتعامل مع أثار تغيرات أسعار الصرف الأجل، وأن تطبيق المعيار يتطلب مستوى عالى من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات، وأوصت بإعادة النظر فى بعض ما جاء به النظام المحاسبي وتحديثه.

وقد أضافت دراسة (السيد،٢٠١٨) عنصر المخاطر المرتبط بتغيرات أسعار الصرف إلى العناصر التقليدية المؤثرة على الطلب على النقود، وأكدت النتائج على الإرتباط الإيجابي بين كل من سعر الفائدة والدخل ومعدل الإدخار ومخاطر التغيرات فى سعر الصرف على دالة الطلب على النقود، وأوصت بضرورة أن يقوم البنك المركزي بمراعاة الإرتفاع المتوقع فى الطلب على النقود والتغير المتوقع في هيكل الودائع مع كل تغير في سعر الصرف. **وكذلك فإن دراسة (Gullet et al.,2019)** استهدفت إختبار نموذج للكشف عن إدارة الأرباح في البيانات المالية والتي تمكن المستثمر الفرد من تطبيقها بكل يسر، وتوصلت للعديد من النتائج أهمها أن نسبة النقد التشغيلي ونسبة الأرباح القابلة للتكرار لهما تأثير فى النموذج المقترح خاصةً في المشروعات التي تنخفض فيها جودة الأرباح وكفاءة الاستثمار، وأوصت بالعديد من التوصيات منها ضرورة تحليل نسبة التشغيل النقدية إذا ما كانت تنتمى للنموذج المقترح أم لا.

وكذلك أيضاً استهدفت دراسة (حسين، ٢٠٢٠) إختبار الخصائص التنظيمية في جودة الأرباح المحاسبية في القطاع المصرفى، وتم تحديد خمس خصائص تتمثل في الرافعة المالية والسيولة والربحية والنمو في المبيعات والحجم، وقد توصلت إلى العديد من النتائج أهمها أن هناك علاقة إرتباط إيجابية مع بعض المتغيرات وسلبية مع البعض الأخر في نفس الوقت بين الخصائص

التنظيمية للمصارف في البيئة العراقية وجودة الأرباح المحاسبية، وقد أوصت الدراسة بضرورة دراسة العوامل الأخرى التي قد تؤثر في جودة الأرباح المحاسبية بهدف تحسين كفاءة الاستثمار. **أما دراسة (نور، ٢٠٢٠)** فقد استهدفت إختبار مدى ممارسة المشروعات لإدارة الأرباح من خلال عدم الاعتراف بالتغيرات فى اسعار الصرف، ولمعرفة مدى تأثير تلك الممارسات على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها، وقد توصلت إلى العديد من النتائج منها إنخفاض جودة الأرباح المحاسبية للمشروعات بشكل عام.

بينما ناقشت دراسة (Imad et al.,2020) تأثير بعض العوامل المحاسبية مثل نسبة المديونية والعائد على الأصول وسعر سهم المشروع على كفاءة الاستثمار بالمشروعات، وتوصلت للعديد من النتائج أهمها عدم وجود تأثير لعائد ربحية السهم على كفاءة الاستثمار. **أما دراسة (Cherkasova and Rasadi, 2019)** قد تناولت العلاقة بين جودة الأرباح وكفاءة الإستثمار، وقد توصلت للعديد من النتائج أهمها أن أرتفاع جودة الأرباح يخفض من نقص الإستثمار في قطاع الصناعة، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها التوسع في الدراسات الخاصة بدور جودة التقارير المالية في تحقيق كفاءة الإستثمار.

كما تناولت دراسة (سلمى، ٢٠٢١) أثر سلوك سعر الصرف على توزان الميزان التجاري وكذلك تحديد مدى فعالية نظم أسعار الصرف المعتمدة لتخفيض العجز في الميزان التجاري، وتوصلت للعديد من النتائج منها أن سياسة التخفيض لم تؤدى إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي وذلك لأن الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف، وأوصت بالعديد من التوصيات منها ضرورة العمل على وضع سياسات إقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الإستثمارات الأجنبية.

واستهدفت دراسة (Pududu and Villiers, 2021) تحديد ما إذا كان المديرين يديرون الأرباح بطريقة تسمح بتقليل الخسارة بشكل كبير أم لا من خلال التلاعب بمتطلبات الافصاح عن تغيرات اسعار الصرف، وتوصلت إلى العديد من النتائج منها أن إدارة الأرباح تقوم بتحويل الخسائر إلى أرباح وأن بعض البنود مثل معدلات الضرائب تؤثر على الأرباح، وقد أوصت الدراسة بضرورة البحث في خصائص توزيع الأرباح.

و**تناولت دراسة (Eliwa et al.,2021)** تأثير جودة الأرباح على تكلفة رأس المال وكفاءة الاستثمار، وتوصلت للعديد من النتائج أهمها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين تكلفة الأسهم وجودة الأرباح وكفاءة الاستثمار. **وتناولت دراسة (عبيد، ٢٠٢٠)** جودة الأرباح المحاسبية وتأثيرها على القوائم المالية وانعكاسها على كفاءة الاستثمار، وتوصلت للعديد من النتائج أهمها أن جودة الأرباح تمثل القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وكذلك إستمرارية الأرباح وكفاءة الاستثمار، وأوصت الدراسة بضرورة الإفصاح عن جودة الأرباح ضمن التقارير المالية للمصارف لمساعدة مستخدمى القوائم المالية بالتنبؤ بالأرباح المستقبلية.

وتناولت دراسة (طارق، ٢٠٢٢) المعالجة المحاسبية لأثر تغيرات أسعار الصرف الأجنبية على القوائم المالية، وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها أن معايير المحاسبية الدولية قدمت حلاً لتغيرات أسعار الصرف من خلال المعيار المحاسبى الدولى ٢١، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الإندماج في نظام المحاسبة الدولية والبحث لتطوير ذلك العلم لما له من تأثير على عالم الإقتصاد والأعمال.

تقييم الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

– أشارت العديد من الدراسات بصورة غير مباشرة إلى أن التطبيق السليم للمعيار الدولي الخاص بالمعالجة المحاسبية لتغيرات أسعار الصرف سوف يدعم كفاءة الاستثمار من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بما يلبي احتياجات اصحاب المصالح بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة.

– لم تتم أي دراسة في البيئة الكويتية - في حدود علم الباحث- بدراسة دور الافصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف على كفاءة الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– تباينت جهود المنظمات العلمية والمهنية ودراسات الباحثين المتخصصين في المحاسبة بشأن أهمية القياس والإفصاح لكافة مستخدمي التقارير المالية، وكمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية بخصوص تغيرات سعر الصرف، وما هى انعكسات الإفصاح عن تلك المعلومات.

سادساً: فروض الدراسة: تتمثل فروض الدراسة فيما يلي:

1- توجد فروق ذات دلاله معنوية بين أراء عينة الدراسة بشأن دور الإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف في تحسين كفاءة الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة

2- توجد فروق معنويه بين اراء عينات الدراسة بشأن مدي التزام المشروعات الصغيره والمتوسطة بتطبيق متطلبات الافصاح المحاسبي وفق المعايير الدوليه

سابعاً: حدود الدراسة:

- **حدود مكانية:** اقتصرت الدراسة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت والتي لديها معاملات بالعملة الأجنبية، حيث تسعي الكويت لتحسين آليات ومتطلبات تطبيق الافصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف من خلال الالتزام بالمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.
- **حدود منهجية:** اقتصرت الدراسة علي قياس أثر الافصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف على كفاءة الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت، دون التطرق لتأثير هذا الافصاح علي الأبعاد الاقتصادية والنمو الاقتصادي على المستوي الكلي.

ثامناً: منهج الدراسة: في سبيل التعرف على مشكلة الدراسة وسعياً نحو تحقيق أهدافها واختبار فروضها سوف يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي **كما يلي:**

1- **المنهج الاستقرائي :** وذلك من خلال دراسة تحليلية للدراسات التي تناولت متغيرات البحث، بهدف التعرف على مدى إمكانية الاستفادة من تطبيق متطلبات الافصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف فى تحسين كفاءة الاستثمار بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت.

2- **المنهج الاستنباطي:** يعتمد هذا المنهج على تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية لعينة الدراسة، بهدف تحديد الطريقة المناسبة للقياس والإفصاح المحاسبي، واستخلاص مدخل محاسبي مقترح للقياس والافصاح المحاسبي عن محددات الافصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف لتحسين كفاءة الاستثمار بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت.

الجزء الثاني

متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن آثار تغيرات أسعار الصرف

صدرت عدة معايير لتنظيم الإفصاح عن آثار تغيرات أسعار الصرف سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر، وقد تبنى إصدار هذه المعايير ضمن معايير أخرى كثيرة مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، وفيما يلي أهم متطلبات المعايير المحاسبية

الدولية للإفصاح عن آثار تغيرات أسعار الصرف طبقاً للمعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (ISC)، خاصة المعيار رقم (٢١) . كما سيتم تناول ما ورد بهذا الخصوص في المعيار رقم (٣٠) (عثمان، ٢٠١٦).

أولاً: متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) للإفصاح عن آثار تغيرات أسعار الصرف:

أشارت الفقرة ١٣٧(ج) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) تحت عنوان محاسبة التحوط: تحوط لصافي استثمار في وحدة أجنبية كما هو معروف في معيار المحاسبة الدولي (٢١) - تأثيرات التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. كما ورد أيضاً في المعيار رقم (٣٩) تحت عنوان تحوطات صافي استثمار في مؤسسة أجنبية فقرة ١٦٤ ما يلي (٤): يجب محاسبة تحوطات صافي استثمار في مؤسسة أجنبية (راجع معيار المحاسبة الدولي (٢١) - تأثيرات التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية) بشكل مماثل لتحوطات التدفقات النقدية (أحمد، ٢٠١٨):

- الجزء من المكسب أو الخسارة في أداة التحوط المحدد على أنه تحوط فعال يجب الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية (المضف، ٢٠٢١).
- يجب الإفصاح عن الجزء غير الفعال مباشرة في صافي الربح أو الخسارة إذا كانت أداة التحوط مشتقة، أو حسب الفقرة ١٩ من معيار المحاسبة الدولي (٢١)، وذلك في الظروف المحدودة التي لا تكون فيها أداة التحوط مشتقاً (المريش، ٢٠١٨).

ثانياً: متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) للإفصاح عن آثار تغيرات أسعار الصرف:

أشارت الفقرة (٧) من هذا المعيار: إنه عند التعرض للمخاطر الناتجة عن تغيرات اسعار الصرف، ويحصل المستخدمين على فهم أفضل عند تقديم الإدارة معلومات تفصيلية في الايضاحات المتممة للتقارير المالية تشرح طريقة إدارتها ورقابتها على المخاطر. ويفهم من ذلك أنه من ضمن المخاطر التي يواجهها البنك تلك التي تنشأ عن تغيرات أسعار الصرف، كما يجب على البنك أن يفصح عن السياسات والطرق التي يتبعها لإدارة هذه المخاطر ورقابتها، ومن أهم الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لتدعيم ذلك ما يلي (البياتي، ٢٠١٨):

- تضمين مخاطر السوق في معادلة احتساب مدى كفاية رأس المال، والتي تشمل مخاطر التغييرات في سعر الصرف.
- مراعاة المخاطر عند قيام الفروع الخارجية للبنوك بمنح الائتمان، وعلى البنك أن يعكس ذلك في سياسته الائتمانية وتزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة.
- بناء نظام للإنذار المبكر بهدف اكتشاف حالات الضعف والممارسات المصرفية غير السليمة أو غير الآمنة في مراحل مبكرة، بأدنى كلفة ممكنة. والبدء بإعداد تعليمات لترخيص مشروعات معلومات الائتمان وذلك تفعيلاً لقانون معلومات الائتمان المؤقت (جنيد، ٢٠٢٠).
- تطبيق معايير التحكم المؤسسي وفقاً للمعايير الدولية، وذلك من خلال إصدار دليل للبنوك يتضمن واجبات ومسئوليات الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وتنظيم علاقاتهم الرقابية والجهات الأخرى ذات العلاقة، كأنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والخارجي (سراج، ٢٠٢٠).

كما ورد أيضاً في هذا المعيار فيما يتعلق ببيان الدخل فقرة (١٠) ما يلي:

- إضافة للمتطلبات في معايير المحاسبة الدولية الأخرى، يجب أن تضم الإفصاحات في قائمة الدخل أو إيضاحات البيانات المالية البنود التالية من الدخل والمصروفات، ولكن لا تقتصر

عليها بالضرورة: المكاسب ناقصاً الخسائر الناشئة عن التعامل بعملات أجنبية (Abughazaleh and Princen, 2018).

وقد أشارت الفقرة (١٥) من نفس المعيار ما يلي:

– يتم التقرير عن المكاسب والخسائر الناشئة عن كل ما يلي علي الاساس الصافي: التعاملات في العملات الأجنبية. ويفهم من ذلك أنه طبقاً لهذا المعيار تلتزم البنوك بالإفصاح عن المكاسب والخسائر الناشئة عن التعامل بعملات أجنبية أو التعاملات في العملات الأجنبية على أن يكون هذا الإفصاح في قائمة الدخل وبالقيمة الصافية سواء كانت موجبة أو سالبة (المكاسب - الخسائر) (Aerts and Zhang, 2014).

كما أشارت الفقرة (٢٦) من هذا المعيار إلي أنه: يجب على البنك أن يفصح عن الأمور الطارئة والارتباطات التالية: البنود العائدة للفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية بما في ذلك عمليات المبادلة وعقود الخيارات والعقود المستقبلية. ويعني ذلك حتمية الإفصاح عن البنود العائدة للفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية (Ahmed etal., 2013).

وقد ورد في الفقرة (٤٢) من المعيار: أن الإفصاح عن صافي الانكشاف للعملات الأجنبية الهامة هو كذلك مؤشر مفيد لمخاطرة الخسائر الناشئة عن تغير أسعار صرف العملات. ويعني ذلك أيضاً ضرورة الإفصاح عن صافي الانكشاف ليس لجميع العملات الأجنبية ولكن للعملات الأجنبية الهامة كما ورد في النص، ويرى الباحث أن تحديد العملات الأجنبية الهامة يرجع إلى تقدير الإدارة واجتهادها الذي يجب أن يكون موضوعياً، حيث أن ذلك يعتبر مؤشراً مفيداً لمخاطرة الخسائر الناشئة عن تغير أسعار صرف العملات (Akintoye etal., 2019).

ثالثاً: متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) للإفصاح عن آثار تغيرات أسعار الصرف:

لقد أفرز هذا المعيار الفقرات من ٤٢ إلى ٤٧ وخصصها لمتطلبات الإفصاح عن آثار تغيرات أسعار العملات الأجنبية وهي كما يلي (Decho etal., 2018):

فقرة ٤٢ : يجب على المشروع أن يفصح عن:

– مبلغ فروقات الصرف المشمولة في صافي الربح أو الخسارة للفترة.

– صافي فروقات الصرف المصنفة ضمن حقوق الملكية كبند منفصل ومطابقة لمبلغ فروقات الصرف ما بين بداية الفترة ونهايتها.

– مبلغ فروقات الصرف الناشئة خلال الفترة والمشمولة ضمن المبلغ المسجل لأصل بموجب المعالجة البديلة المسموح بها في الفقرة ٢١ والتي تنص على ما يلي (ALsheikh, 2020):

ويمكن أن تنتج فروقات التغير فى أسعار الصرف عن تخفيض أو هبوط حاد لعملة لا توجد وسائل عملية للتحوط ضدها والتي تؤثر على التزامات لا يمكن تسويتها وتنشأ مباشرة عن تملك حديث الأصل مسعر بعملة أجنبية، يجب شمول مثل هذه الفروق في القيمة المرحلة للأصل المرتبط بها، شريطة ألا تزيد القيمة المرحلة المعدلة عن الأقل لكل من تكلفة الاستبدال أو المبلغ القابل للاسترداد من بيع أو استخدام الأصل (Eliwa etal., 2021).

– فقرة ٤٣ : عندما تختلف عملة التقرير عن عملة البلد الذي تقيم فيه المشروع، فإنه يجب الإفصاح عن سبب استخدام عملة مختلفة، كما يجب الإفصاح عن سبب أي تغيير في عملة التقرير.

– فقرة ٤٤ : عندما يكون هناك تغير في تصنيف عملية أجنبية مهمة، يجب على المشروع أن يفصح عن (Gullet etal., 2019): طبيعة التغير في التصنيف، سبب التغيير، تأثير التغير في

التصنيف على حقوق الملكية، التأثير على صافي الربح أو الخسارة لكل فترة سابقة معروضة كم لو أن التغير في التصنيف قد حدث في بداية أقدم فترة معروضة.

– فقرة ٤٥ : يجب على المشروع الإفصاح عن الطريقة المنتخبة بموجب الفقرة ٣٣ لترجمة الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة عن تملك المنشأة الأجنبية.

وقد نصت الفقرة ٣٣ على ما يلي (Hairston etal., 2019):

– تتم معالجة أي شهرة ناشئة عن تملك منشأة أجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة للمبالغ المرحلة للأصول والالتزامات الناشئة عن تملك المنشأة الأجنبية إما:

– كأصول والتزامات للمنشأة الأجنبية، وتترجم بسعر الأقفال الفقرة ٣٠ والتي تنص على أنه يجب على المشروع معد التقرير استخدام الإجراءات التالية عند ترجمة البيانات المالية للمنشأة الأجنبية لإدماجها في قوائمها المالية (Imad etal., 2020):

- ترجمة الأصول والالتزامات النقدية منها أو غير النقدية للمنشأة الأجنبية بسعر الإقفال.
- ترجمة بنود الدخل والمصروف للمنشأة الأجنبية حسب أسعار الصرف بتواريخ العمليات، ما عدا إذا كانت المنشأة الأجنبية تضع تقاريرها بعملة اقتصاد عالي التضخم، حيث في هذه الحالة يجب ترجمة بنود الدخل والمصروف بسعر الإقفال (Pududu, and Viier, 2020).

رابعاً: تحليل الآثار المحاسبية لتغيرات أسعار الصرف:

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية معياراً جديداً رقم (٥٢) بعنوان "المحاسبة عن ترجمة العملة الأجنبية " ليحل محل المعيار رقم (٨) وقد تطلب هذا المعيار الجديد استخدام طريقة المعدّل الجاري، وعدم إدخال تسويات الترجمة ضمن الدخل عندما يستخدم الفرع الأجنبي العملة الأجنبية باعتبارها عملته الرسمية، كما حافظ هذا المعيار على استمرار طريقة المعدل الزمني في حالة اعتبار الدولار العملة الرسمية للفرع، وفي حالة وجود الفرع في موقع يتميز بفرط التضخم الاقتصادي يظل القرار الأساسي بخصوص العملة التي تعتبر عملة رسمية للفرع من سلطة الشركة الأم. وعموماً في حالة ارتفاع أو انخفاض العملة المحلية فإنه سيترتب على ذلك زيادة أو نقصان القيمة الدفترية لصافي الأصول في ظل طريقة المعدل الجاري ، ويؤدي ذلك إلى زيادة أو نقصان قيمة المشروع، ومن القضايا التي تخضع لاختلاف وجهات النظر أن العلاقة الإيجابية بين تغيرات أسعار صرف العملة الأجنبية وقيمة المشروع ترتكز على الأصول وحدها وبغض النظر عن دور هذه الأصول في عملية الإنتاج (Pududu, and Viier, 2020).

وتركز الدراسات بصورة أكثر على رد فعل البورصة مقابل تنظيم تغيرات أسعار الصرف طبقاً للمعيار رقم (٥٢) والذي حل محل المعيار رقم (٨) والمشار إليهما، وقد وجد بعض الكتاب أن تسويات العملة ضمن صافي الدخل والذي يؤثر سلباً على جودة الأرباح طبقاً للمعيار رقم (٨)، ولكن هذه النتيجة لم يؤيدها كتاب آخرون حيث وجدوا أنه لا يوجد اختلاف في تقييم السوق لتسويات تبادل العملة الأجنبية في إطار كلا المعيارين المشار إليهما. وقد قام بعض الكتاب باستخدام مدخل علاقة الترابط بين العائد والأرباح لبحث ما إذا كان إضافة تسويات الترجمة إلى صافي الدخل تؤدي إلى زيادة الأرباح ذات العلاقة (عثمان، ٢٠١٦).

خامساً: كفاءة الاستثمار (المفهوم ومؤشرات القياس):

يشير الاستثمار إلي عملية اقتناء أصل أو عنصر معين بغرض الاستفادة المستقبلية منه في توليد الدخل أو إعادة بيعه بسعر أعلى، لذلك فإن الاستثمار يشير إلى شراء الأصول الثابتة أو الاستثمارات المالية كالأسهم والسندات. وقد ترتبط جودة التقارير المالية بكفاءة الاستثمار

بطريقتين. يُقال إن إعداد التقارير المالية يقلل من تكلفة العيوب عن طريق تقليل عدم تناسق المعلومات بين المشروع والمستثمرين. أو الالتزام بمزيد من الإفصاح والشفافية لتقليل عدم تناسق ٢٠٠٧,المعلومات، والتي تسبب مشكلة عدم تماثل المعلومات إلى ارتفاع تكلفة المعاملات التجارية، وما يترتب عليها من مشكلة الاختيار العكسي، لأنها تعتمد على معلومات مضللة أو عدم قدرة مقدم التمويل على التقييم السليم لقدرات المشروع وأيا منها ذات أداء جيد أو متوسط أو غير جيد، مما يتسبب في امتناع المستثمرين عن الاستثمار (المريش، ٢٠١٨).

وتتمثل مؤشرات قياس كفاءة الاستثمار في كل من: المؤشرات الكمية بما في المؤشرات الوصفية والمؤشرات الكمية، حيث أن المؤشرات الوصفية فتم استخدامها في العديد من الدراسات، حيث استخدمت بعض الدراسات قرار المستثمر، وزيادة الاستثمارات، وجذب مستثمرين جدد، بالإضافة إلى درجة فهم التقارير المالية الناتج عن جودة التقارير المالية (المضف، ٢٠٢١).

ويمكن قياس كفاءة الاستثمار من خلال درجة ثقة المستثمرين وتمسكهم بزيادة استثماراتهم، وجذب مستثمرين جدد، زيادة مصادر التمويل الإضافية، ودقة وشفافية البيانات المحاسبية، والقدرة على توليد الأرباح، واستمرارية المشروع، والقدرة التنافسية للمشروع (جنيد، ٢٠٢٠).

سادساً: المشكلات المحاسبية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى البيئة الكويتية:

يؤدي الالتزام الكامل بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تحمل تكاليف تتجاوز المنافع المتوقعة من هذا الالتزام، كما أن تعدد معايير الإفصاح يمثل عبئ إضافي على هذه المشروعات، بالإضافة إلى أن هذه المشروعات تعاني من تدني مستوي خبرة الإدارة المالية بالمعايير المحاسبية والذي ينتج من ضعف الأسس المحاسبية المطبقة في هذه المشروعات. وإن غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب هذه المشروعات يكون إما لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية اللازمة، أو لعدم خبرتهم بهذا المجال، بالإضافة إلى تعدد طرق القياس المحاسبي، وزيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي بالشكل الذي لا يتلاءم مع طبيعة وخصائص المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم. كما ناقشت بعض الدراسات المشكلات المحاسبية المرتبطة بطبيعة وواقع بيئة العمل الكويتي، والمتمثلة في (مصطفي، ٢٠١٦):

1. وجود قصور في تطبيق الإطار المنهجي للمحاسبة المالية، حيث بالنظر إلى تعدد الجهات التي قامت بتقديم مفاهيم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث إن أغلب بنود الإطار المفاهيمي للمحاسبة لا تقوم بتوحيد نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ بسبب اقتصار القوائم والتقارير المالية في هذه المشروعات على قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل والملاحظات التفسيرية، واستبعادها لقائمة التدفقات النقدية (إبراهيم، ٢٠١٧).
2. مشكلة الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعدد طرق وبدائل القياس المحاسبي، فزيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي نتيجة تعقد أنشطة منظمات الأعمال، يرجع إلى انخفاض عدد مستخدمي المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. واختلاف احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات الكبيرة. وبساطة النظام المحاسبي بها، وعدم تكامل التطبيقات المحاسبية بها. وانخفاض الوعي المحاسبي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والنظر إلى المحاسبة على أنها مضيعة للوقت والجهد والتكلفة (أحمد، ٢٠١٨).

3. قد تواجه المنظمات المهنية مجموعة من المعوقات التي تتعلق بالقوائم والتقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل عدم تماثل المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية لهذه المشروعات؛ نظراً لاختلاف الممارسات المحاسبية؛ مما يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات، وبالتالي عدم قابليتها للمقارنة؛ مما يجعل هناك عدم وضوح يمكن متخذ القرار من اتخاذ قرار استثماري سليم (السيد، ٢٠١٨).

سابعاً: العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وتحسين كفاءة الإستثمار:

تعتمد العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وتحسين كفاءة الإستثمار على نموذج أسواق رأس المال غير الكاملة، حيث يفترض أن المصادر الخارجية للتمويل تكون أكثر تكلفة من المصادر الداخلية والتى تتمثل فى التمويل الذاتي، ومن ثم يؤثر انخفاض قيمة العملة المحلية فى الدولة المضيفة للاستثمار بشكل ايجابي على تحسين كفاءة الإستثمار، وهو ما يفسر بزيادة قدرة المستثمر في الاستحواذ على قدر أكبر من الأصول المحلية بنفس الموازنة المقدرة بالعملة الأجنبية، أو قدرة المستثمر على الحصول على نفس القدر الأصول المحلية بقدر أقل من الموازنة المخططة بالعملة الأجنبية، وذلك اعتماداً على فرضية إمكانية تجزئة الاستثمارات (الصايغ، ٢٠١٧).

ويمكن انتقاد نموذج أسواق رأس المال غير الكاملة لاعتماده على التأثير الأولى فقط لارتفاع سعر الصرف على تحسين كفاءة الإستثمار، حيث أن استمرار رفع سعر الصرف أو التوقع بمزيد من الارتفاعات في المستقبل من شأنه التأثير السلبي على قرار الاستثمار، وبالتالي لا يمكن القول بوجود تبرير نظري قاطع للتأثير الايجابي لرفع سعر الصرف على تحسين كفاءة الإستثمار (راشدى، ٢٠١٨).

ويرتكز منهج تجنب المخاطر علي تفسير طبيعة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وتحسين كفاءة الإستثمار ، ويشير هذا المنهج إلى أن تغيرات سعر الصرف تخلق مجموعة من الآثار المتضادة بالنسبة لكفاءة الإستثمار، فمن زاوية يعكس ارتفاع سعر الصرف إعادة تقييم الأصول المحلية مقومة بالعملة الأجنبية، مما يعد من عوامل جذب الاستثمار بسبب توقع ارتفاع معلات العائد على الاستثمار، ومن زاوية أخرى فإن ارتفاع سعر الصرف مرة أخرى بعد اتخاذ القرار الاستثمارى من شأنه التأثير على تكاليف الإنتاج، وكذلك يؤثر سلباً على قيمة تحويلات عوائد الاستثمار، مما يؤثر سلباً على جذب الاستثمارات الجديدة، الأمر الذي يجعل من الأثر النهائي لارتفاع سعر الصرف على تحسين كفاءة الإستثمار أمر غير محسوم على المستوى النظرى (القاضي، ٢٠١٨).

1. دور الالتزام بالمعايير المحاسبية فى تحسين كفاءة الاستثمار بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

من المحتمل أن تتسبب مشكلة عدم تماثل المعلومات فى فشل السوق، حيث قد لا تستطيع المشروعات الوصول إلى رأس المال المطلوب، ويرجع ذلك إلى العيوب التي تنشا من تلك المشكلة وتتمثل بشكل أساسي في كل من الخطر الأخلاقي والاختيار العكسي والتي يمكن أن تقود بدورها إلى عدم الاستثمار. فالخطر الأخلاقي يتمثل في إتباع المديرين لمصالحهم الخاصة واستهلاك الموارد لنمو المشروع. بما يتعدى الحجم الأمثل مما يؤدى إلى المبالغة في الاستثمار. وتتفاقم تلك مع حقيقة أن المستثمر الراشد من المحتمل أن يدرك الميل الطبيعي للمديرين للمبالغة في الاستثمار وبالتالي يقيد رأس المال بشكل سابق مما يؤدى إلى التخفيض في الاستثمار فيما بعد، أما الاختيار العكسي فيشير إلى أنه في ظل وجود عدم تماثل المعلومات فان المستثمر الراشد قد يخفض (يزيد) من السعر للمشروعات مرتفعة (منخفضة) الربحية (حمدان، ٢٠٢٢).

ويمكن أن يخفض التقرير المالي الجيد من تلك العيوب وبالتالي يحسن من تخصيص موارد المشروع، فالتقرير المالي يعتبر الآلية الرئيسية للتعامل مع مشكلة عدم تماثل المعلومات للتخفيف من تشوهات السوق حيث يخفف التقرير المالي الجيد من الخطر الأخلاقي بالحد من دوافع المديرين للانخراط في أنشطة تضر القيمة وذلك بتحسين إمكانية ملاحظة عمل المديرين في إدارة المشروع وإتاحة معلومات جيده تمكن من إعداد عقود أفضل تمنع الاستثمار غير الكفء. فالمعلومات المحاسبية يمكن أن توفر للمستثمرين خلفيه أفضل حول تصرفات الإدارة، وتعمل كآلية للحوكمة لمتابعة تصرفات المديرين فيما يتعلق بأنشطة الاستثمار وبالتالي تقليل الخطر الأخلاقي. وحينما يكون المستثمر على معرفه أفضل بالقيمة الحقيقية لأصول المشروع يكون اقل احتمالا للحد من رأس المال نتيجة الخوف من دفع مقابل مبالغ فيه، وفي هذه الحالة يتم التخفيف من مشكلة الاختيار العكسي (حسين، ٢٠٢٠).

ويخضع التقرير المالي بدوره للمعايير المحاسبية المستخدمة، وفي هذا السياق جاءت IFRS لتحسين التقرير المالي حيث أنه عند مقارنة المعايير المحلية مع IFRS فنجد أنها تتضمن متطلبات إفصاح أكثر توسعا حيث تكون المشروعات ملزمه بمستويات معينه من الإفصاح وتحسين مصداقية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها. وإن تطبيق IFRS يحسن من خاصية القابلية للمقارنة بما يخفف من قدرة الأطراف الداخلية على استغلال معلوماتهم الخاصة عندما يتم تطبيقه من نسبه كبيره من المشروعات في نفس القطاع وأن ذلك التحسن يجذب صناديق أجنبيه أكثر. وإن استخدام القيمة العادلة يزيد من ملائمة المعلومات المالية التي تقدمها المشروعات بما يجعلها أكثر منفعة لقرارات الاستثمار، فاستخدام القيمة العادلة يحسن من قابلية القوائم المالية للمقارنة، كما أنها تقدم معلومات تعكس اتجاهات السوق عن طريق تقديم القيم الحالية للأصول والاعتماد على التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة (سلمى، ٢٠٢١).

2. دور جودة التقارير المالية في رفع كفاءة الاستثمار بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تساعد زيادة جودة التقارير المالية على خفض مشاكل عدم تماثل المعلومات، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين؛ مما يدعم قدرة المشروعات على زيادة استثماراتها بتكاليف اقتراض أقل من المشروعات الأخرى التي تتميز بجودة تقارير منخفضة، وهذا في نهاية الأمر يعمل على زيادة كفاءة الاستثمار الإضافية. ويمكن النظر إلى العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار من منظورين. منظور يوضح كيف يمكن لإدارة المشروع التصرف إدارة الأرباح وتوقيتها. أما المنظور الآخر يتمثل في انعكاس جودة التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛ حيث يزداد العائد على الحصة السوقية كلما زادت جودة التقارير المالية (طارق، ٢٠٢٢).

كما أن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، لها تأثير مباشر وغير مباشر على قرارات المستثمرين، وكذلك على تنشيط سوق الأوراق المالية، وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم به، ويتضح تأثير المعلومات المحاسبية عند تأخير نشر المعلومات المحاسبية، أو عدم اعتمادها على مبادئ ومعايير المحاسبة المتفق عليها، أو عند التحيز في عرضها، أو عدم دقتها؛ حيث إن ذلك يحدث تأثيراً سلبياً على سلوك المستثمرين وقراراتهم الاستثمارية. وتمكن التقارير المالية المستثمرين والمقرضون من مقارنة الدخل والأصول التي تديرها المشروعات، ونتيجة لذلك يمكنهم تقييم العائد والمخاطر المرتبطة بفرص الاستثمار. يرى الباحث أن العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار تكمن في صحة ومصداقية وملاءمة المعلومات المالية (عبيد، ٢٠٢١).

3. أثر الالتزام بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي على زيادة كفاءة الاستثمار بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تشـير الخصـائص النوعية إلى الصـفات التي يجب توافرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية، حتى تصبح مفيدة للمستخدمين، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- **الملاءمة:** المعلومات المحاسبية مناسبة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون يجب تمييزها بقيمة رجعية تساعد مستخدم المعلومات على تقييم صحة توقعاته السابقة. يجب تقديم المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، حتى لا تفقد تأثيرها (على، ٢٠١٩).
- **الموثوقية**: تعني الموثوقية حسب FASB أنها الثقة في القياس، والتي ترتبط بمدى صدق القياس، ولتكون المعلومات المحاسبية ذات موثوقية لابد من توفر الحيادية والقابلية للتأكد من مصداقية المعلومة المفصح عنها (عثمان، ٢٠١٦).
- **التمثيل الصادق** : ذلك بوجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها.

الجزء الثالث
الدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

- **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في كافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بالبيئة الكويتية.
- **عينة الدراسة:** نظراً لصعوبة حصر مجتمع الدراسة والعوامل والوقت والجهد والتكاليف تم تحديد حجم العينة بواقع ٢١٥ مفردة، ويوضح الجدول التالي توزيع العينة كما يلي:

جدول رقم (١)
بيان بمفردات عينة الدراسة

م	بيان	العدد
١	المشروعات التي تعمل في الأنشطة المنزلية	٤١
٢	المشروعات التي تعمل في أنشطة تعليمية	٢٥
٣	المشروعات التي تعمل في أنشطة خدمية	٣٨
٤	المشروعات التي تعمل في أنشطة مطاعم	٦٢
٥	المشروعات التي تعمل في أنشطة صناعية	٤٩
	الإجمالي	٢١٥

المصدر: من إعداد الباحث

ثانياً: أسلوب جمع البيانات:

تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال الإعتماد على قائمة استقصاء، والتي تشمل ثلاثة محاور رئيسية وهي:

المحور الأول: ويتعلق بالخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة.

المحور الثاني: يتناول متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية فى المشـروعات الصـغيرة والمتوسطة بالبيئة الكويتية.

المحور الثالث: يتناول انعكاسات الإفصاح المحاسبي عند تغيرات سعر الصرف علي كفاءة الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت

ثالثاً: نتائج صدق وثبات قائمة الإستقصاء:

1- صدق الأداة: يستخدم هذا الاختبار في التأكد من أن المقياس الذي تم استخدامه في هذه الدراسة يقيس فعليا ما ينبغي قياسه، وللتأكد من صدق عبارات الاستقصاء سواء من الناحية العلمية أو التطبيقية.

2- ثبات الأداة: يقصد به إمكانية الحصول على نفس النتائج عند إعادة الدراسة على نفس الأفراد بنفس الأداة تحت ظروف مماثلة، وتوجد العديد من الطرق المستخدمة لقياس ثبات المقياس ومن هذه الطرق طريقة ألفا كرونباخ التي اعتمد عليها الباحث في قياس ثبات الأداة بالاعتماد على برنامج (SPSS v.25)، و كلما اقتربت قيمة ألفا كرونباخ من الواحد الصحيح كلما كان المقياس أكثر ثباتاً، ويوضح الجدول التالي رقم (٢) معامل الثبات والصدق للمتغير المستقل الافصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف.

جدول رقم (٢)
قيمة معامل الثبات والصدق لمتغير كفاءة الاستثمار

بيان	معامل الثبات	معامل الصدق
الافصاح عن تغيرات سعر الصرف	٠,٨٨٧	٠,٩٤٢

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول رقم (٢) أن قيمة معامل الثبات بلغت (٠,٨٨٧) و تؤكد هذه النتائج ثبات أداة الدراسة الميدانية، كما يتبين من الجدول السابق أن قيمة معامل الصدق بلغت (٠,٩٤٢) وتؤكد هذه النتائج صدق أداة الدراسة الميدانية، ذلك باعتبار أن معامل ألفا الذي يصل إلى ٧٠% يعتبر ذو مستوى مقبول من الثقة والثبات.

رابعاً: التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

يتصف أفراد عينة الدراسة بعدد من الخصائص الديموجرافية وهي والمؤهل العلمى والمركز الوظيفى وعدد سنوات الخبرة وذلك على النحو التالى:

1- توزيع عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمى:

جدول رقم (٣)
عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمى

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مؤهل عالى	١٣٩	%٦٥,٧
دبلوم دراسات عليا	٤٠	%١٩
ماجستير	٢١	%٩,٩
دكتوراه	١٥	%٥,٤
الاجمالى	**٢١٥**	**١٠٠**

المصدر: من إعداد الباحث

ويوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمى حيث وجد أن (٦٥,٧%) حاصلون على مؤهل عالى، فى حين وجد أن (١٩%) من افراد العينة حاصلون على دبلوم دراسات

عليا، وأن (٩,٩%) من افراد العينة حاصلون على ماجستير، وأخيراً فإن (٥,٤%) حاصلون على دكتوراه وتدل هذه النتيجة على تنوع المستوى العلمى لافراد العينة ممايعنى ان خلفيتهم العلمية سوف تؤثر على تحديدهم دور دور الإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف على كفاءة الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت، ويلاحظ أن ٣٤% من أفراد العينة حاصلون على دراسات عليا (دبلوم ،ماجستير ودكتوراه) حيث بلغ عددهم (٣٨ موظف) والذى بدوره سوف تؤثر أرائهم بشكل قيم على الدراسة وسوف يزيد من القيمة العلمية للدراسة، ويبين الشكل التالى المؤهل العلمى.

2- توزيع عينة الدراسة وفقاً للمركز الوظيفي:

جدول رقم (٤)

عينة الدراسة وفقاً للمركز الوظيفي

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
إدارة عليا	٤٤	%٢٠
إدارة مالية	٦٤	%٣٠
إدارة الائتمان	١٠٧	%٥٠
الاجمالى	**٢١٥**	**١٠٠**

ويوضح الجدول توزيع عينة الدراسة وفقاً للمركز الوظيفي حيث وجد أن (٥٠%) من عينة الدراسة يقع مركزهم الوظيفي بإدارة الإئتمان، فى حين وجد أن (٣٠%) من افراد العينة يقع مركزهم الوظيفي بالإدارة المالية ، وهناك (٢٠%) من افراد العينة يقع مركزهم الوظيفي بالإدارة العليا، وتدل هذه النتيجة على تنوع المراكز الوظيفية لعينة الدراسة.

3- توزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (٥)

توزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
اقل من ٥ سنوات	١٥	%٧,٢
من ٥ سنوات الى ١٠ سنوات	٣٨	%١٨
أكثر من ١٠ سنوات	١٦٢	%٧٤,٨
الاجمالى	**٢١٥**	**%١٠٠**

المصدر: من إعداد الباحث

ويوضح الجدول توزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة حيث وجد أن (٧٤,٨%) من عينة الدراسة تتراوح سنوات خبراتهم أكثر من ١٠ سنوات،فى حين وجد أن (١٨%) من افراد العينة تتراوح سنوات خبراتهم الوظيفية من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات، وهناك (٧,٢%) من افراد العينة تتراوح خبرتهم أقل من ٥ سنوات، وتدل هذه النتيجة على تنوع الخبرات.

خامساً: نتائج تحليل البيانات واختبار الفروض:

1- **نتائج اختبار الفرض الأول:** حيث ينص الفرض الأول من فروق البحث بأنه "توجد فروض ذات دلالة معنوية بين أراء عينات الدراسة بشأن دور الافصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف في تحسين كفاءة الاستثمار بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الارتباط، ويوضح الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة كما يلي:

جدول رقم (٦)
مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	الإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف	كفاءة الاستثمار
الإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف	1	.906** 0.001
كفاءة الاستثمار	.906** 0.001	1

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من تحليل البيانات وجود فروق معنوية بين اراء عينة الدراسة حول دور الإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف في تحسين كفاءة الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت. ويتبين من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين الإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف وتحسين كفاءة الاستثمار (٠,٩٠٦) عند مستوى معنوية (٠,٠٠١) وهو أقل من مستوى معنوية ٥% مما يعني أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية وطردية بين دور الإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف على كفاءة الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت، وبالتالى رفض الفرض القائل بأنه لا توجد فروق معنوية بين اراء عينة الدراسة حول دور الإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف على كفاءة الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت.

2- **نتائج اختبار الفرض الثاني:** حيث ينص الفرض الثاني من فروض البحث بأنه توجد فروق معنوية بين أراء عينة الدراسة بشأن مدى التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية، ولتحديد درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع اعتمد الباحث على أسلوب تحديد الانحدار البسيط ، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا التقييم كما يلي:

جدول رقم (٧): أثر الإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف على كفاءة الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت

المتغير التابع	R2	adjusted R2	F	Sig.	التقديرات		
					β	T	Sig.
تحسين كفاءة الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت	0.821	0.820	501.325	0.000	0.870	22.390	0.000

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق أنه بلغت قيمة معنوية نموذج الانحدار البسيط لتأثير دور الإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف على تحسين كفاءة الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الكويت (٠,٠٠٠) و هي قيمة أقل من مستوى معنوية ٥% مما يعني معنوية النموذج، وهذا يثبت أنه يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع ، كما يفسر المتغير المستقل نحو (٨٢%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع حيث بلغ معامل التحديد (٠,٨٢٠).

الجزء الرابع
الخلاصة والنتائج والتوصيات

يؤثر تطبيق المعايير الدولية على تحسين جودة التقارير المالية وتحسين كفاءة الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يساعد على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإعداد التقارير المالية بأقل تكلفة وبحسب حاجات مستخدمي التقارير المالية، وإعداد تقارير مالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية؛ مما ينعكس بشكل ايجابي على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة وكذلك تخفيض تكلفة الحصول على رأس المال بهذه المشروعات، وبالتالي تحسين كفاءة الاستثمار.

وتتجلي أهمية الإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف في تحسين جودة التقارير المالية من حيث الدقة والملاءمة والموضوعية والتوقيت المناسب، كركيزة أساسية لترشيد العديد من القرارت وخاصة القرارات الاستثمارية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: نتائج الدراسة: يمكن تقديم مجموعة من النتائج وهي:

1- يؤدي تطبيق المعايير الدولية إلي تحسين جودة التقارير المالية وتحسين كفاءة الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يساعد على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإعداد التقارير المالية بأقل تكلفة وبحسب حاجات مستخدمي التقارير المالية، وإعداد تقارير مالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية.

2- يساعد الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة وكذلك تخفيض تكلفة الحصول على رأس المال بهذه المشروعات، وبالتالي تحسين كفاءة الاستثمار.

3- يشجع تنظيم وتوحيد السياسات المحاسبية المشروعات على الالتزام بالقواعد والمبادئ المحاسبية وبالتالي موضوعية القياس المحاسبي، وكذلك تزداد قيمة البيانات المالية وبالتالي تكون هنالك قرارات رشيدة من قبل المستثمرين والدائنين، وكل ذوي المصالح المرتبطة بالمشروع.

4- ترتبط مؤشرات كفاءة الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجودة التقارير المالية والمعلومات المحاسبية الناتجة من الالتزام بمعايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث إن كلا من الالتزام بالمعايير وجودة التقارير يؤثران على مؤشرات الاستثمار بالإيجاب.

5- يساعد الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف على تحفيز النمو الاقتصادي فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيض الفجوة لدى المشروعات فيما يتعلق باقتصاديات الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية، مما قد يساعد على زيادة النمو الاقتصادي السنوي .

ثانياً: التوصيات: يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

1. ضـرورة دعم الالتزام بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي الخاص بالمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة فى البيئة الكويتية، وذلك لما أظهرت النتائج من إيجابية هذا التأثير على كفاءة الاستثمار.
2. ضـرورة قيام الجهات المعنية بتطبيق المعايير المحاسـبية فى الكويت بمراجعة دورية وعلى فترات قصـيرة للمعايير الدولية، لإعداد التقارير المالية نظراً للتأخر في تبني وتطبيق المعايير الدولية، والذي قد يستغرق عدة سنوات، مما ينعكس سلباً على تحسين كفاءة الاستثمار.
3. ضـرورة تنظيم دورات تدريبية للمحاسـبين في المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة من خلال بعض المنظمات المهنية للتدريب على متطلبات الالتزام تطبيق معيار التقرير المالي الدولي أو المعايير الدولية الكاملة وتعديلاتها.
4. ضـرورة تفعيل الرقابة من خلال جهات الحوكمه داخل إدارات المشـروعات، لمتابعة التطبيق الدوري لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية. حيث يجب أن يؤخذ في الاعتبار العوامل المؤثره فى منفعة المعلومات المحاسـبيه المقدمة بخلاف المعايير وذلك عند اصـدار القواعد والارشادات المنظمه للعمل.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- إبراهيم، نور عبدالناصر (٢٠١٧). إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية، دراسة إختبارية على المشروعات الصناعية، المجلة الهاشمية في إدارة الأعمال، المجلد (١٣)، العدد (٢).
2- أحمد، حاتم عبد المحسن (٢٠١٨). تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة- معالجة للمعوقات العلمية، منشأة المعارف بالإسكندرية.
3- أحمد، هبة راضي عبد الرحيم (٢٠١٥). متطلبات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة - دراسة تحليلية، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
4- السيد، مصطفى حسنى (٢٠١٨). مخاطر التضخم وسعر الصرف وتقدير دالة الطلب على النقود، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الثاني.
5- الصايغ، على عبد الرحمن (٢٠١٧). أثر جودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد (١٧)، العدد (٤٢).
6- القاضي، حسين محمد (٢٠١٨). الأثر المضلل للتطبيق المنفرد للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) على مستخدمى القوائم المالية فى المصارف السورية الخاصة، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (٣٧)، العدد (١).
7- المريش، سلوى غالب (٢٠١٨). أثر الخصائص النوعية للمنشأة على آليات الحوكمة : دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد (٤)، العدد (٢).
8- المضف، وداد فهد (٢٠٢١). متطلبات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت – التحديات والآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (٥)، العدد (٢١).

9- البياتي، غازي عبد العزيز (٢٠١٨). الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مجلة المعهد التقني بكركوك، العراق، المجلد (٢٨)، العدد (٣).
10- راشدى، بالرقى أمين (٢٠١٨). أثر تغيرات أسعار الصرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبى الدولى ٢١ والنظام المحاسبي المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير.
11- حمدان، علام محمد موسى (٢٠٢٢). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : دليل من المشروعات الصناعية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول.
12- حسين، على إبراهيم (٢٠٢٠). أثر الخصائص التنظيمية للمصارف في جودة الأرباح المحاسبية، جامعة تكريت،، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد (٣)، العدد (٤٣).
13- سلمى، دوحه (٢٠٢١). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجارى وسبل علاجها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، الجزائر.
14- طارق، شوقى السيد (٢٠٢٢). اثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، الجزائر.
15- عبيد، فداء عدنان (٢٠٢١). جودة الأرباح وتأثيرها على القوائم المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد (٢١)، العدد (٣٦).
16- حسين، نصر طه (٢٠١٦). أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة الأرباح : أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، كلية التجاره جامعة بنها، العدد (١).
17- على، عبد الرحيم السيد (٢٠١٩). تأثير خصائص الإدارة على إدارة الربح: دور تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي: أدله عمليه من بيئة الأعمال السعودية، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، كلية التجاره جامعة بنها، العدد (١).
18- عثمان، حمدى محمود (٢٠١٦). دور معيار (IFRS) for SSMEs في قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد (٢)، العدد (٢).
19- جنيد، عبد المنعم حيات (٢٠٢٠). تدعيم دور المجتمع المدني في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد (٢)، العدد (٢).
20- سراج، أسماء عبد المنعم (٢٠٢٠). دور معايير المحاسبة والمراجعة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ريادة الأعمال، المؤتمر العلمي الرابع، كلية التجارة، جامعة طنطا.
21- صندوق النقد العربي (٢٠١٧). نتائج استبيانات بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
22- عبد التواب، رنا مكرم (٢٠١٧). دور البنوك الإسلامية في تمويل ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

23- مشروع رؤية دولة الكويت (٢٠١٠ - ٢٠٣٥)، الملخص التنفيذي الصادر عن الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية في دولة الكويت.
24- مصطفي، إيهاب رشدي (٢٠١٦). دور الصناعات الصغيرة في تنميه الاقتصاديات النامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ص ٢٨ .

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Abughazaleh, N., O'Connell. V., Princen J. (2018), Audit quality, auditor size and legal environments, Quarterly Journal of Accounting and Finance, 53(3/4): 39-78.
2- Aerts, W. and Zhang, S. (2014), Management is causal reasoning on performance and earnings, European Management Journal, 32: 770-783.
3- Ahmed, A. and Duellman, S. (2013), Managerial overconfidence and accounting conservatism, Journal of Accounting Research, 51(1): 1–20.
4- Ahmed, A. S., Neel, M., Wang, D. (2013), Does Mandatory Adoption of IFRS Improve Accounting Quality? Preliminary Evidence, Contemporary Accounting Research, 30 (4): 1344 - 1372.
5- Akintoye, R, I.; Adegbie, F.F.; Nwaobia, A.N.; and Kwarbai, J.D., (2019). Earning Quality and Growth of Listed Firms in Nigeria, International Journal of Research and Methodology in Social Science, Vol.5: 73-83.
6- Albu, N., Albu, C. N., Vasile, L. G., Mateescu, R. (2014), Transparency and quality of financial disclosures. The case of Romanian listed companies, Zeszyty Teoretyczne Rachunkowosci, 78 (134): 7-24.
7- Alshyoukh, F. M. and Abdul Manaf, K. B. (2019), the Effects of Mandatory IFRS Adoption on Accounting Information Quality: Empirical Evidence from Jordan, Social Science and Humanities Journal, 3 (7): 1395-1415.
8- André, P., Filip, A., Marmousez, and S. (2014), the impact of IFRS on the relationship between conservatism and investment efficiency, Comptabilité – Contrôle – Audit, 20 (3): 101–124.
9- Armstrong, C. S., Barth, M. E., Riedl, E. J. (2010), Market Reaction to the Adoption of IFRS in Europe, the Accounting Review, 85(1): 31–61.
10- Armstrong, C. S., Guay, W.R., Weber, J. P. (2010b), The role of information and financial reporting in corporate governance and debt contracting, Journal of Accounting and Economics, 50: 179– 234.
11- Atwood, T. J., Drake, M. S., Myers, J. N., Myers, L. A., (2011), Do earnings reported under IFRS tell us more about future earnings and cash flows? Journal of Accounting and Public Policy, 30(2): 103–121.

12- Bae, K. H., Tan, H., Welker, M. (2018), International GAAP Differences: The Impact on Foreign Analysts, the Accounting Review, 83 (3): 593-628.
13- Ball, R., Kothari, S., Robin, A. (2020), the effect of international institutional factors on properties of accounting earnings, Journal of Accounting and Economics, 29(1): 1- 51.
14- Barth, M., Landsman, W., Lang, M. (2008), International Accounting Standards and Accounting Quality, Journal of Accounting Research, 46 (3): 467-498.
15- Barth, M., Landsman, W., Lang, M., Williams, C. (2012), Are IFRS-Based and US GAAP-Based Accounting Amounts Comparable? Journal of Accounting and Economics, 54 (1): 68-93.
16- Bates, T.W. (2015), Asset sales, investment opportunities, and the use of proceeds, Journal of Finance, 60 (1): 105–135.
17- Beyer, A., Cohen, D. A., Lys, T. Z., Walther, B. R. (2015), Financial Report Environment: Review of the Recent Literature, Journal of Accounting and Economics, 50(2-3): 296–343.
18- Biddle, G. and Hilary, G. (2006), Accounting Quality and Firm- level Capital Investment, The Accounting Review, 81(5): 963-82.
19- Cherkasova,v., and Rasadi, d., (2019). Earnings Quality and Investment Efficiency: Evidence form Economic Eastern Europe, Review of Economic Perspectives vol.17: 441-468.
20- Decho, P.M., andDichev, I., (2012). The Qyality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors, The Accounting Review, Vol. 77: 35-59.
21- Decho, P.M., Ge, W., and Schrand, C., M., (2018). Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, Their Determinants and Their Consequences, Journal of Accounting Economics, vol.50: 344-401.
22- Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., and Ansar, S., (2018), The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution. World Bank Publications: 1-151.
23- DEMIRGUC-KUNT, A; KLAPPER, L., (2019). Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database. Policy Research Working Paper 6025, The World Bank, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team.
24- Dinh, H. T., D. A. Mavridis, and H. B. Nguyen. (2018). The Binding Constraint on the Growth of Firms in Developing Countries. Policy Research Working Paper 5485. Washington, DC: World Bank.

25- Eliwa, Y.; Haslam,J., and Abraham, S., (2021). The association between earnings quality and the cost equity capital: Evidence from the UK, International Review of Financial Analysis, ISSN 1057-5219. 48: 125-139.
26- Gullet, N.; Kilgore, R., and Geddie, M., (2019). Use of Financial Rations to Measure the Quality of Earnings, Academy Of Accounting and Financial Studies Journal, Vol.22: 1-12.
27- Hairston, S.; Yu,J. and Lu, Z., (2019). Does Manager Ability Influence Prospectus Earnings Quality and IPO Under pricing? ,Accounting and Finance Research, Vol. 8 1-12.
28- Imad, ALsheikh; Abughniem, m, s.; ALjuboury, s, z; ALadham, m.; and ALsheikh, e, y., (2020). The Impact of Accounting Factors on Earning Quality: A Case Study of Commercial Banks in Iraq, Journal of Research in Business, Economics and Management JRBEM), Vol. 9: 1698.
29- Pududu, m,l., and Viier, c,d., (2021). Earnings Management Through Loss Avoidance: Does South Africa Have A Good Story To Tell? http://dx.doi.org/10.17159/2222-3436/2016/v19n1a2, SAJEMS NS 19, No 1:18-34.
30- Shin,H., and Kim, S., (2018) The Effect of Corporate Governance on Earnings Quality and Market Reaction to Low Quality Earnings Korean Evidence, MPDI.